بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل

السادة / رئيس وأعضاء المجلس البلدي-بلدية نابلس- الأفاضل،
نابلس – فلسطين

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبلدية نابلس من صفحة (6) وحتى صفحة (43) التي تم إعدادها من قبل البلدية على الأساس النقدي، والتي تتكون من بيان المركز المالي النقدي كما في 31 كانون الأول 2024 وبيان الأداء المالي، وبيان الأنشطة والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024 والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات حول القوائم المالية والملحقات.

في رأينا فإن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، المركز النقدي للبلدية وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في 2024/12/31 وفقاً للأساس النقدي ولمتطلبات قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية المطبق في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق الخاصة بنا وفقاً لمعايير التدقيق والأنظمة المعتمدة. وتوصف مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بمزيد من التوضيح ضمن قسم مسؤوليات المدقق لتدقيق القوائم المالية في تقريرنا.

نحن مستقلون عن البلدية وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الواردة في مدونة قواعد السلوك المهني الصادرة عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نحن نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً معيناً لرأينا.

لقد اظهرت خلاصة أعمال التدقيق التي قمنا بها ومراجعة المستندات الثبوتية التي حصلنا عليها، أو العينات التي قمنا بمراجعتها المركز المالي للبلدية وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في 2024/12/31 وفقاً للأساس النقدي.

أمور التدقيق الرئيسية

هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق حكمنا وتقديرنا المهني، أنها الاكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا بشأنها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالإضافة الى المسألة المبينة في قسم أساس الرأي.

يُعد التزامنا بمسؤولياتنا التي تم وصفها في قسم مسؤوليات المدقق حول تدقيق القوائم المالية في تقريرنا بما يتعلق بهذه الأمور.

مسؤولية البلدية عن القوائم المالية

إن البلدية مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للأساس النقدي، وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بنظام رقابة داخلية تجده ضرورياً يمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ غير مقصود.

كما أن البلدية مسؤولة عن تقييم قدرة البلدية على الاستمرار في تقديم خدماتها، والإفصاح حيثما كان ذلك مناسباً عن المسائل ذات الصلة بقدرة البلدية على تقديم خدماتها وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة أو وقف العمليات أو ليس لديها أية بدائل حقيقية إلا القيام بذلك.

إن البلدية مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

Jenin : Abu Baker St. - Al Yamooni Building
Tel : 04/2504924 Fax : 04/2505365
009/2599270333
E-mail: info@dac.ps

30 عاما ويستمر العطاء

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا حولها الذي يتضمن رأينا الفني. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يؤدي دائما للكشف عن الاخطاء الجوهرية عند وجودها، ويمكن للأخطاء أن تظهر بسبب احتيال أو بسبب خطأ مرتكب، وتعتبر جوهرية إذا كان يتوقع منها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين لهذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق فنحن نمارس الحكم المهني ونستخدم الشك المهني من خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم ايضاً:

أ- بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق للرد على تلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال أكبر من الخطر الناجم عن عدم الكشف عن الخطأ المرتكب، كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف مقصود للمعلومات، أو حالات غش أو تحريف، أو تجاوزات لأحكام وقواعد الرقابة الداخلية.

ب- بالحصول على فهم لعمل الرقابة الداخلية بشكل يتصل بأعمال التدقيق وذلك بهدف تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية لدى البلدية.

ج- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة والإيضاحات المتعلقة بها.

د- باستخلاص مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية استناداً لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم التيقن بوجود أحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البلدية على الاستمرار في تقديم خدماتها كمنشأة مستمرة، وفي حال تم الاستخلاص بوجود مثل هذه الحالات، فنحن مطالبون بأن نلفت انتباه الإدارة ضمن تقريرنا كمدققي حسابات إلى الإفصاحات والإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات والإيضاحات غير كافية، فنحن مطالبون بتعديل رأينا، كما أن استخلاصنا يعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها لغاية تاريخ تقريرنا كمدققي حسابات، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل البلدية تتوقف عن الاستمرار في تقديم الخدمات كبلدية مستمرة.

ه- بتقييم العرض العام وبنية ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل للبيانات المالية.

و- التواصل مع البلدية حول نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

ز- ابلاغ البلدية بالأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية. كما أننا نصف هذه الأمور في تقرير المدقق ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الابلاغ عن هذه المسائل ضمن تقريرنا، لأن الآثار السلبية تفوق منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الابلاغ.

معلومات أخرى

إن البلدية مسؤولة عن المعلومات الأخرى، والتي تتكون من تقرير الإدارة وتقرير لجنة التدقيق والرقابة وأية معلومات أخرى مطلوبة بموجب قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتضارب بشكل كبير مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي تم الحصول عليها في عملية التدقيق أو يبدو بخلاف ذلك أنها تشتمل على أخطاء جوهرية، وإذا استنتجنا بناءً على اجراءات التدقيق التي نفذناها أنه توجد أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الاخرى، يتوجب علينا الابلاغ عن تلك الحقيقة.

Jenin : Abu Baker St. - Al Yamooni Building
Tel : 04/2504924 Fax : 04/2505365
00972599270333
E-mail: info@dac.ps

30 عاماً ويستمر العطاء

المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً للمعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، وعدا عما أشرنا إليه في تقريرنا وفي أساس رأينا وأمور التدقيق الرئيسية التي أشرنا لأبرزها، فإن البلدية لم تقع خلال السنة المالية في مخالفات جوهرية للأحكام والتشريعات أو لمتطلبات قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئة المحلية الفلسطينية على وجه يؤثر بشكل جوهري في نشاط البلدية أو في مركزها المالي.

إن آخر بيانات مالية تم تدقيقها تتعلق بالسنة المالية المنتهية في 2023/12/31م، وقد تمت عملية التدقيق من قبل مدقق حسابات خارجي آخر مستقل، وأصدر المدقق رأياً حولها بتاريخ 2024/10/31 م.

إن المسؤول عن تدقيق هذه العملية والذي قام بالتوقيع على تقرير مدقق الحسابات المستقل هو مدقق الحسابات القانوني والشريك المسؤول في شركة دحبور للتدقيق والاستشارات إبراهيم محمد دحبور.

شركة دحبور للتدقيق والاستشارات
مدقق الحسابات الخارجي المستقل
إبراهيم محمد دحبور
إجازة رقم 105/2002
جنين ورام الله في 2025/10/15م

إبراهيم محمد دحبور
مدقق حسابات قانوني / إجازة 105/2002
شركة دحبور للتدقيق والاستشارات
Dahbour for Auditing and Consultancy Co
15.10.2025

Jenin : Abu Baker St. - Al Yamooni Building
Tel : 04/2504924 Fax : 04/2505365
00972599270333
E-mail: info@dac.ps

30 عاما ويستمر العطاء

وزارة الحكم المحلي
بلدية نابلس
نابلس – فلسطين

بيان الايرادات والمصروفات والوفر المتراكم (بدون المنح العينية) للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024م- بيان (أ)

البيان	ايضاحات	2024 م	2023 م
إيرادات أنشطة البلدية / الادارة	4	46,444,865	33,786,110
إيرادات المياه والصرف الصحي	5	40,070,388	41,610,266
إيرادات الهندسة	6	17,885,606	16,657,218
ايرادات المنح	7	51,921,033	28,660,265
إيرادات مجمع الكراجات	8	773,687	761,197
إيرادات المجمع التجاري	-	3,625,920	2,630,000
ايرادات الصحة	9	13,424,608	11,690,141
ايرادات سوق الخضار	10	1,871,245	872,224
ايرادات المسلخ	11	1,862,922	1,864,032
ايرادات مركز إسعاد الطفولة	12	79,981	84,381
ايرادات مركز نابلس الثقافي	13	-	23,653
إيرادات الطفل الثقافي	14	113,540	117,735
إيرادات المكتبة	15	20,000	15,736
إيرادات محطة التنقية	16	2,882,554	2,836,277
إيرادات منتزه سما نابلس	17	254,350	770,650
مجموع الايرادات		**181,230,699**	**142,379,885**
المصروفات			
مصاريف انشطة البلدية / الادارة	18	16,329,205	15,991,122
مصاريف قسم المحاسبة	19	7,543,568	7,346,851
مصاريف قسم الصحة	20	29,954,909	28,557,611
مصاريف قسم الهندسة	21	21,043,987	18,734,357
مصاريف قسم الامن والاطفاء	22	5,887,360	5,624,244
مصاريف قسم المكتبة	23	2,083,630	1,986,223
مصاريف قسم الميكانيك	24	3,197,127	3,060,173
مصاريف سوق الخضار	25	2,146,261	2,083,964
مصاريف قسم المياه والصرف الصحي	26	42,746,139	44,019,906
مصاريف المسلخ البلدي	27	2,581,375	2,521,920
مصاريف قسم الحركة	28	5,950,302	5,848,166
مصاريف قسم الحراسة	29	6,420,364	6,282,002
مصاريف محكمة البلدية	30	230,477	220,413
مصاريف الطفل الثقافي	31	471,410	449,083
مصاريف اسعاد الطفولة	32	487,820	425,762
مصاريف محطة التنقية	33	3,628,881	3,108,574
مصاريف مركز نابلس الثقافي	34	775,459	733,942
مصاريف منتزه سما نابلس	35	10,038	102,806
مصاريف المنح والهبات	36	50,278,970	27,362,948
مصاريف رأسمالية	37	6,399,586	2,671,378
مصاريف تطويرية	38	5,563,064	5,303,816
مصاريف ادارية وعمومية	39	6,076,681	5,608,301
مجموع المصاريف بعد التعديلات		**219,806,613**	**188,043,562**
الوفر (العجز) من الأنشطة خلال السنة		(38,575,914)	(45,663,677)
رصيد النقد والنقد المعادل أول السنة		23,715,789	36,577,470
يضاف التغير على السلف والتأمينات والودائع للسنة الحالية	40	26,499,825	32,801,996
رصيد النقد والنقد المعادل آخر السنة - إيضاح 3-	41	**11,639,700**	**23,715,789**

إن الإيضاحات المرفقة (من رقم 1 إلى رقم 41) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا البيان وتقرأ معه